القدس عاصمة فلسطين

ترجمات صحافة الاحتلال الإسرائيلي ، الثلاثاء، 30 أيار / مايو 2023

في التقرير:

- **بموافقة القيادة السياسية، تم نقل المدرسة الدينية في بؤرة حومش إلى "أراضي الدولة" خلافا للقانون**
- **الجيش الإسرائيلي يدعي: تلقينا تعليمات صريحة بعدم تطبيق القانون فيما يتعلق بحوميش**
- **بعد نقل حوميش: الجيش الإسرائيلي يخشى إقامة مستوطنات إضافية**
- **وزارة التربية والتعليم تخطط لتنظيم جولات طلابية في حوميش**
- **قتل ضابط في المخابرات الفلسطينية بنيران قوات الأمن في جنين. والجيش يدعي أنه كان مسلحاً**
- **الاتجار بتصاريح العمل: ما هي تكلفة إصدار بطاقة ممغنطة للعمال الفلسطينيين؟**
- **توقيع أمر بهدم منزل منفذ عملية قتل الأخوين يانيف في حوارة**
- **بعد الانتصار في الانتخابات: هرتسوغ ونتنياهو تحدثا مع أردوغان**

القدس عاصمة فلسطين

بموافقة القيادة السياسية، تم نقل المدرسة الدينية في بؤرة حومش إلى "أراضي الدولة" خلافا للقانون

"هآرتس"

نقل المستوطنون الليلة الماضية، المدرسة الدينية التي أقيمت على أرض فلسطينية خاصة في حومش إلى "أراضي حكومية" قريبة، بموافقة وزير الأمن، يوآف غلانط، وبتصديق من رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو. وذلك رغم معارضة المؤسسة الأمنية للتحرك والانتقادات الدولية للموافقة على بقاء المستوطنين في البؤرة الاستيطانية غير الشرعية شمال الضفة الغربية. وهدف نقل المدرسة الدينية إلى تأهيل البؤرة الاستيطانية، لكنها مخالفة للقانون وتم تنفيذ النقل بدون تصريح. وصادقت الإدارة المدنية للمجلس الإقليمي السامرة على البدء في إجراءات تخطيط للأرض، لكن لم يُسمح بعد بإجراء تغييرات في المنطقة أو البناء عليها. ومنع الجيش الصحفيين من مسح وتوثيق العمل في البؤرة الاستيطانية لعدة ساعات، بينما كان المستوطنون يغادرون ويدخلون بحرية في نفس الوقت.

على الصعيد السياسي، أمر رئيس الأركان هرتسي هليفي، خلال الليل، بنقل المدرسة الدينية، على الرغم من اعتراض المستشار القانوني لفرقة يهودا والسامرة – الذي كرر موقفه بأن هذه خطوة غير قانونية. وأمر هليفي قائد المنطقة الوسطى اللواء يهودا فوكس بالسماح للمستوطنين ببناء مبنى للبؤرة في حوميش، وطولب الجنود بتأمين المكان.

القدس عاصمة فلسطين

وبحسب مصادر تحدثت لـ "هآرتس"، فإن الجيش محبط من سلوك القيادة السياسية ويدرس الخيارات المتاحة أمامه، في ظل التناقض بين الوضع القانوني والتعليمات التي تلقوها.

بعد الموافقة على تعديل قانون فك الارتباط في آذار، طالب بتسلئيل سموطريتش، الذي يشغل منصب وزير في وزارة الأمن، بالسماح للمستوطنين بالعودة إلى حوميش. وفي الأسبوع الماضي، أرسل سموطريتش ورئيس مجلس السامرة الإقليمي، يوسي دغان، حوالي 30 مقطورة وعشرات الأدوات الهندسية إلى حومش. وحاول الجيش منع العمل في تجهيز المنطقة الجديدة، لكن في نهاية الأسبوع أصدر غلانط تعليماته للقادة بالسماح للمستوطنين باستخدام حفارة لتسوية الأرض ووضع مقطورة واحدة في المكان. وأوضح المسؤولون المختصون في الجهاز الأمني للمستوى السياسي أن الأعمال في رأيهم يجب أن تتوقف، لكن المستوى السياسي رفض إيقافها.

وبحسب رسالة نُشرت باسم بؤرة حومش، وصل رئيس المجلس الإقليمي السامرة إلى المكان، في الصباح الباكر، وأعلن أن هذه خطوة أخرى على الطريق نحو "تصحيح كامل" لفك الارتباط عن شمال السامرة. وقال دغان: "منذ حوالي شهرين، أزال الكنيست بطريقة رسمية خطاب الترحيل من قوانين دولة إسرائيل"، مضيفًا: "سنصل إلى غانيم وكيديم وسانور". وبحسب دغان، فإن نقل المدرسة الدينية أصبح ممكناً بفضل التبرعات "من الدولة والعالم".

القدس عاصمة فلسطين

وقالت منظمة "يش دين"، التي تمثل أصحاب الأراضي الفلسطينية التي أقيمت عليها حوميش، إن "نقل المدرسة الدينية يضيف جريمة إلى جريمة، فالموقع الجديد لا يسمح للفلسطينيين بالوصول إلى أراضيهم، التي يتم تجريدهم منها. وبدلاً من إخلاء البؤرة الاستيطانية على الفور، تمنح إسرائيل مكافأة للمتعدين".

وقال وزير الطاقة يسرائيل كاتس، من حزب الليكود، إن "الوجود اليهودي (في حومش) – بقدر ما يمكن أن يكون على أراضي الدولة – أمر مهم ومشروع". وفي مقابلة مع راديو الجيش الإسرائيلي، قال كاتس إن قانون فك الارتباط تم تعديله لأن "قضية إخلاء حومش والمستوطنات الثلاث في شمال السامرة هي جرح كبير، وهو أمر غير معتاد حتى في خطة فك الارتباط".

ورحب وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير بالخطوة، وكتب أن "إقامة المدرسة الدينية في حومش هي لحظة تاريخية مثيرة، وترمز إلى الانتقال من حكومة التدمير إلى بناء وتطوير دولة إسرائيل بأكملها". وصرحت وزير المستوطنات والمهام الوطنية أوريت ستروك (الصهيونية الدينية): "نحن محظوظون لأننا حاربنا ونفذنا أيضًا مبدأ حومش أولاً".

ونددت رئيسة حزب العمل ميراف ميخائيلي، بنقل المدرسة الدينية، قائلة إن "غلانط أثبت اليوم أنه لا يهتم بغالبية الشعب ومئات الآلاف الذين ساندوه بعد "طرده"، فهو يهتم بالمستوطنين الفوضويين ومصالح نتنياهو". وقالوا في حركة سلام الآن، إن دولة إسرائيل خضعت لسموطريتش وأصدقائه المتطرفين، خلافًا لموقف المؤسسة الأمنية ومخالفًا

القدس عاصمة فلسطين

للالتزامات السياسية الصريحة تجاه الولايات المتحدة. يمكن إيجاد العزاء في حقيقة أن الشخص الذي يكذب على الإسرائيليين بأن المستوطنات مفيدة للأمن هو نفس الشخص الذي يكذب أيضا على الأمريكيين في البيت الأبيض".

وندد رئيس "معسكر الدولة"، بيني غانتس، بالخطوة، قائلا: "حقيقة أن وزارة الأمن لديها وزير أمن (ب)، يفرض موقفه السياسي على وزير الأمن (أ)، هي حقيقة قاسية تمنح الأولوية للسياسة على الأمن". وأضاف وزير الأمن السابق أن "التوجيه السياسي للجيش الإسرائيلي لتأمين نشاط غير قانوني نتيجة لاعتبارات سياسية وائتلافية – خطأ فادح يجب عدم تكراره".

ووقع قائد المنطقة الوسطى في الجيش الإسرائيلي، الأسبوع الماضي، على أمر يسمح للإسرائيليين بالبقاء في حوميش. وهذا بحسب أمر الوزير غلانط من أجل تشريع البؤرة الاستيطانية وصد الالتماس المقدم من أصحاب الأراضي الفلسطينيين إلى المحكمة العليا والذي يطالب بإخلاء البؤرة الاستيطانية وتمكين الملتمسين من الوصول إلى أراضيهم. كما وقع فوكس على مرسوم يطبق سلطة مجلس السامرة الإقليمي على أراضي حوميش غير المملوكة للفلسطينيين.

وأدانت الولايات المتحدة وفرنسا التوقيع على المرسوم، ووفقًا للمتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية، ماثيو ميللر، فإن المرسوم يشكل انتهاكًا لالتزامات إسرائيل الرسمية تجاه الولايات المتحدة. وأضاف أن "الترويج للمستوطنات في الضفة الغربية يشكل عقبة أمام تحقيق

القدس عاصمة فلسطين

حل الدولتين". وانضمت فرنسا إلى الإدانة، ودعت الحكومة الإسرائيلية إلى "إعادة النظر في هذا القرار". وجاء في بيان نشرته وزارة الخارجية الفرنسية أن "هذا القرار مخالف للقانون الدولي ويتعارض أيضا مع الالتزامات التي أخذتها إسرائيل على عاتقها في اجتماعات العقبة وشرم الشيخ".

في مارس، وافق الكنيست على تعديل قانون فك الارتباط، والذي ينص على إمكانية البقاء في المناطق التي تم إخلاؤها عام 2005 في شمال الضفة الغربية. وكان القانون يهدف إلى السماح للمستوطنين بالبقاء في بؤرة حوميش الاستيطانية، التي أقيمت في أراضي المستوطنة التي تم إخلاؤها بعد الانفصال، لكن صياغته تسمح عمليًا بإعادة إنشاء المستوطنات في المنطقة. ويسمح القانون للإسرائيليين بامتلاك أرض في شمال السامرة ومحاولة شراء أراضي فلسطينية خاصة في المناطق التي تم إخلاؤها، أو بدلاً من ذلك، السماح للدولة بتخصيص أراض لهم في المنطقة.

الجيش الإسرائيلي يدعي: تلقينا تعليمات صريحة بعدم تطبيق القانون فيما يتعلق بحوميش

"معاريف"

أكد الجيش الإسرائيلي، أمس (الإثنين)، أنه تلقى توجيهًا صريحًا لا لبس فيه يأمره بعدم تطبيق القانون والسماح بنقل البؤرة الاستيطانية في ساعات الليل، خلافًا للقانون الذي ينص على أن المباني لا يمكن نصبها بدون عملية منظمة.

القدس عاصمة فلسطين

وكما ذكر، قام طلاب المدرسة الدينية، ليلة الأحد والاثنين، بنقل البؤرة إلى موقع دائم على "أراضي حكومية" في عملية جرت في ساعات الليل بمشاركة المتطوعين الذين جاؤوا للمساعدة وبفضل تبرعات تم جمعها من إسرائيل والعالم.

وأكد الجيش الإسرائيلي أنه تلقى تعليمات واضحة بعدم إنفاذ القانون، بعد أن أوضح من قبل أنه لن يوقف هذه الخطوة التي تتعارض مع القانون، ما لم يتلقى تعليمات صريحة من المستوى السياسي بعدم وقف التحرك، وجاءت مثل هذه التعليمات ليلاً.

وفي الأيام القليلة الماضية، أوضح الجيش للمستوى السياسي أنه لا يمكنه تجاهل القانون وينوي منع وصول آليات العمل إلى البؤرة، لهذا السبب طلب الجيش توجيهًا صريحًا من المستوى السياسي إذا طلب منه التصرف بشكل مختلف، أي عدم تطبيق القانون الذي يفترض أن يسمح بوضع المباني دون عملية إدارية منظمة.

بعد نقل حوميش: الجيش الإسرائيلي يخشى إقامة مستوطنات إضافية

موقع "واللا"

يخشى الجيش الإسرائيلي من أن يؤدي نقل مستوطنة حوميش إلى موقع دائم على "أراضي حكومية" إلى إقامة مستوطنات إضافية في يهودا والسامرة. وبحسب مصدر أمني، فإن الضوء الأخضر الذي منحه وزير الأمن يوآف غلانط للنشاط قد يشكل سابقة، من بين أمور أخرى للاستيطان في سانور. وقال المصدر: "هذه عملية غير قانونية على الرغم

القدس عاصمة فلسطين

من أنها تحت إشراف المستوى السياسي، كل عملية هندسية من هذا القبيل، مثل تسوية المنطقة بأدوات هندسية، وإنشاء الطرق ورفع المقطورات وإنشاء بنية تحتية إضافية – تتطلب تصاريح".

وأكد المصدر العسكري أن إجراءات الموافقة الهندسية لم تتم، وبالتالي سيتم تنفيذ إجراء منظم من قبل منسق أعمال الحكومة في المناطق، سيتم في إطاره إصدار أوامر الإخلاء للمستوطنة. وقال "الوضع الناتج محرج. نحن نضع الجيش الإسرائيلي ووزارة الأمن في ازمه قانونية لأنه من الواضح للجميع انه لم يتم اتباع إجراءات منظمة وقانونية – وبالتالي ستصدر أوامر الإخلاء قريبا. لكن السؤال هو ما إذا كانت القيادة السياسية ستأمر بإخلاء المنطقة".

وزارة التربية والتعليم تخطط لتنظيم جولات طلابية في حوميش

"يسرائيل هيوم"

علمت "يسرائيل هيوم" أن وزارة التربية والتعليم تعتزم في المستقبل تنظيم جولات للطلاب والمتدربين من حركات الشبيبة إلى مستوطنة حوميش. وردا على استفسار الصحيفة عن منع متدربين في حركة الشباب المتدين "أريئيل" من دخول المستوطنة التي تم إخلاؤها بفعل الانفصال، كشفت الوزارة أنها تعتزم السماح بجولات في المستوطنة التي تمت الموافقة مؤخرا على رجوع الإسرائيليين إليها.

القدس عاصمة فلسطين

وطلبت حركة الشباب "أريئيل" القيام برحلة خاصة إلى منطقة حوميش، لكنها لم تحصل على موافقة وزارة التربية والتعليم. والمقصود رحلة مخصصة للأولاد الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و18 عامًا والذين من المقرر إعدادهم لقيادة الحركة. لهذا السبب طلبت الحركة الشبابية كالمعتاد تصريحا من مركز التنسيق في وزارة التربية والتعليم، لكن المسؤولين هناك ردوا بالنفي على طلب الحركة. وقال مسؤول تنسيق الرحلات في حركة أرئيل: "نحن لا نعترف بأن القانون مختلف، على وزارة التربية والتعليم إعطاء تعليمات في هذا الشأن، غرفة العمليات تحتاج أيضًا إلى تلقي تعليمات من وزارة التربية والتعليم".

لدى مدراء هذه الحركة خيارات تنظيم مئات مسارات الرحلات، وبعضها يقع خارج الخط الأخضر، مثل قبر راحيل أو الحرم الإبراهيمي. وإذا ما تمت المصادقة على الجولات في حوميش، فستتم في ظل إجراءات أمنية مشددة، من ضمنها تنظيم الرحلات بواسطة حافلات مضادة للرصاص، مما سيزيد من تكاليف هذه الجولة.

تجدر الإشارة إلى أن مسألة السماح للإسرائيليين بالوصول إلى حوميش ما زالت مثيرة للجدل. قبل نحو شهرين، في القراءتين الثانية والثالثة، صادق الكنيست على إلغاء قانون فك الارتباط في شمال السامرة، وكشف الأسبوع الماضي في "يسرائيل هيوم" أن قائد المنطقة الوسطى وقع الأمر الذي يسمح بفك الارتباط في شمال السامرة. لكن هذه ليست نهاية الأمر. فأمر الإغلاق الصادر عن الجيش الإسرائيلي يمنع الإسرائيليين من دخول

القدس عاصمة فلسطين

المستوطنة التي تم تدميرها في فك الارتباط، وبوابة الدخول مغلقة أمام الإسرائيليين، وأي دخول إلى المستوطنة يتطلب موافقة الجيش الإسرائيلي.

وأكدت وزارة التربية والتعليم في رد على "يسرائيل هيوم" أن تعليمات الجيش الإسرائيلي بهذا الشأن لم يتم تلقيها بعد، وبالتالي فهي غير قادرة على الموافقة على جولات الطلاب في حوميش، لكنها كشفت أن النية هي السماح بمثل هذه الجولات في المستقبل.

قتل ضابط في المخابرات الفلسطينية بنيران قوات الأمن في جنين. والجيش يدعي أنه كان مسلحاً

"هآرتس"

قُتل ضابط مخابرات فلسطيني، ليلة أمس الأول (الإثنين)، برصاص قوات الأمن الإسرائيلية في جنين. وأفادت مصادر فلسطينية أن القتيل هو أشرف إبراهيم، 37 عامًا، من سكان المدينة. وزعم الجيش الإسرائيلي أن القوة ردت على إطلاق نار من مسلحين أثناء عملية اعتقال مطلوبين في المدينة، وأن إبراهيم كان مسلحًا أيضًا. وقالت مصادر في جنين إن خمسة فلسطينيين أصيبوا بجروح طفيفة واعتقل ستة مطلوبين.

وبحسب مصادر في جنين، كان إبراهيم ناشطًا في فتح وأسيرًا سابقًا في أحد السجون الإسرائيلية، وأفرج عنه في عام 2019 بعد 11 عامًا من السجن. وبعد الإفراج عنه انضم إلى قوات الأمن الفلسطينية. وبعد قتله، أعلن إضراب عام في جنين.

القدس عاصمة فلسطين

الاتجار بتصاريح العمل: ما هي تكلفة إصدار بطاقة ممغنطة للعمال الفلسطينيين؟

"يسرائيل هيوم"

م، فلسطيني من سكان إحدى قرى جنوب الخليل ويعمل في إسرائيل، يقول إنه يحاول منذ ثلاثة أشهر تحديد موعد لتجديد بطاقته الممغنطة، لكن دون جدوى. ولأسفه، اضطر إلى اللجوء إلى تجار التصاريح الذين سيحلون المشكلة له، مقابل رسوم. ومثله، يزعم عمال آخرون أنهم واجهوا مأزقًا مشابهًا.

البطاقة الممغنطة تعتبر بمثابة نوع من "بطاقة الهوية الثانية"، وهي ضرورية لكل فلسطيني مقيم في يهودا والسامرة يتقدم للعمل في إسرائيل. البطاقة في الواقع شرط أساسي وأساسي لأي فلسطيني يريد دخول البلاد لأي غرض، ومن هنا أهميتها، يوضح أساف أديب، المدير التنفيذي لمنظمة "معا – منظمة العمال": "أولئك الذين لم يتم تجديد بطاقتهم الممغنطة في الوقت المحدد، يخاطرون بفقدان وظائفهم ولن يتمكنوا من تلقي العلاج الطبي في إسرائيل".

إصدار البطاقة أو تجديدها يتم عن طريق تحديد موعد في مكاتب التنسيق والارتباط في أنحاء يهودا والسامرة، من خلال تطبيق "المنسق" (تنسيق عمليات الحكومة في المناطق). ومع ذلك، ووفقًا لـ "م"، فإن محاولاته هو ورفاقه لحجز موعد لتجديد البطاقة في المكتب الأقرب لمكان إقامتهم، في معبر ترقوميا – باءت بالفشل. ويقول: "النظام المحوسب لا يقدم مواعيد نهائية، والردود: لم يتم العثور على تواريخ متاحة".

القدس عاصمة فلسطين

وبسبب عدم وجود خيار آخر، وبحثًا عن بديل، تحول هو وعمال فلسطينيون آخرون مباشرة إلى وسطاء طالبوا بالمال مقابل الخدمة. يقول (م): "لقد دفعت للسمسار 230 شيكل للحصول على موعد لي. في الوضع الطبيعي، يجب أن يكلف هذا الأمر 130 شيكل، لكنه أخذ 100 شيكل إضافي. لقد فعلت ذلك أيضًا لأفراد آخرين من عائلتي. أقدر أنه في كل يوم هناك عشرات مثل هذه الإجراءات. بدون البطاقة الممغنطة، لا أحد يراك، كما لو كنت مشتبهًا ولا يمكنك الانتقال من مكان إلى آخر، ولا يمكنني تحمل هذا الخطر كشخص يعيل أسرة. لماذا يجب علينا أن نصل إلى مثل هذا الوضع بحيث يتعين علينا أن ندفع للوسطاء؟"

يتحدث العمال الفلسطينيون عن السهولة النسبية التي يمكن بها إيجاد وسطاء يتاجرون بتحديد مواعيد لإصدار بطاقات ممغنطة. "هناك حتى أرقام لهواتفهم على الشبكات ومجموعات Facebook وWhatsApp. بعضها يعمل بشكل علني ولا توجد مشكلة في الوصول إليهم. إنهم يستغلون الصعوبات التي نواجها ويكسبون المال".

وناشدت منظمة "معا"، يوم الاثنين، منسق عمليات الحكومة في المناطق، المطالبة بحل مشكلة تحديد المواعيد في منطقة الخليل. وقال أساف أديب: "معا تحذر من هذا الأمر منذ أكتوبر 2022، منذ أبلغتنا السلطات أنه سيتم اتخاذ جهد تكنولوجي وخطوات إضافية لتسهيل تجديد البطاقات. لكن بعد أكثر من ستة أشهر، لم يتم حل المشكلة. حقيقة أن

القدس عاصمة فلسطين

العمال الفلسطينيين مجبرون على دفع رسوم سمسرة للحصول على موعد – مشينة بشكل خاص. نطالب بتمديد التصاريح الحالية لستة أشهر أخرى لحين حل المشكلة".

توقيع أمر بهدم منزل منفذ عملية قتل الأخوين يانيف في حوارة

"يسرائيل هيوم"

وقع قائد المنطقة الوسطى، يوم (الاثنين)، على أمر بهدم منزل عبد الفتاح حروشة، أحد عناصر حماس في نابلس، الذي نفذ عملية إطلاق النار في حوارة، وقتل الأخوين هليل ويغال يانيف. وصدر الأمر بعد رفض الاستئناف الذي تقدمت به أسرة "الإرهابي".

وقالت إستي وشالوم يانيف، والدا هليل ويغال: "نشكر قوات الأمن على كل العمل الجاد لإيذاء الإرهابي. ليس لعائلة الإرهابي مكان للعيش هنا، العائلة التي دعمت فعل والدها وشارك بعضها بدور فاعل يجب ترحيلها من البلاد إلى دول أخرى. نتوقع أن نرى صورًا فعلية لهدم منزلهم، البيت الذي يثقف على الإرهاب لا يستحق أن يبقى ويستحق أن يتم تدميره تمامًا مثل منزل عائلتنا في مستوطنة نفي دكاليم (في رفح) حيث لم يبق أي أثر للمنزل".

بعد الانتصار في الانتخابات: هرتسوغ ونتنياهو تحدثا مع أردوغان

"يسرائيل هيوم"

القدس عاصمة فلسطين

تحدث رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو والرئيس يتسحاق هرتسوغ، عبر الهاتف، أمس (الإثنين)، مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان قدما له التهاني بفوزه في الانتخابات.

واتفق نتنياهو وأردوغان على مواصلة تعزيز العلاقات بين البلدين والارتقاء بها إلى آفاق جديدة. وشكر الرئيس التركي مرة أخرى إسرائيل على مساعدات الإنقاذ في أعقاب الزلزال الذي ضرب تركيا مؤخرًا.

وقال رئيس الوزراء نتنياهو لرئيس تركيا إنه ملتزم بتوسيع دائرة السلام مع دولة إسرائيل وتعزيز العلاقات بين إسرائيل وتركيا.

كما أكد هرتسوغ في حديثه مع الرئيس التركي على أهمية مواصلة العمل معًا للحفاظ على الاستقرار وتعزيز السلام الإقليمي وتعميق التعاون المثمر بين البلدين، بل وأعرب عن أملهما في أن يلتقيا قريبًا.